(٥١)

مسالة فى الاعتراض على من يثبت حدوث الاجسام من الجواهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مايقال لمن يدعي عند اقامة الدليل على حدوث الجسم والجوهر والعرض شيئاً ليس بجسم ولاجوهر ولاعرض ، أحدث الله تعالى الاشياء عنه .

وما الذي يفسد دعواه عند المطالبة بالدلالة على صحتها ؟ .

الجواب :

أول مانقول احداث شيء من شيء غيره كلام ، محال ظاهر الفساد ، لان المحدث على الحقيقة هو الموجود بعد أن كان معدوماً .

فاذا فرضنا أنه أحدث من غيره ، فقد جعلناه موجوداً في ذلك الغير ، فلا يكون محدثاً على الحقيقة ، ولاموجوداً من عدم حقيقي، فكأنا قلنا : انه محدث وليس بمحدث .

وهذا متناقض ، على أن الجواهر والاجسام انما حكمنا بحدوثها ، لانها لم

يحل[1] من الاعراض ، ولم يتقدم في الوجود عليها ، ومالم يتقدم المحدث فهو محدث مثله .

واذاكانت الاعراض التي تأملنا[2] بحدوثها الى حدوث الاجسام ، والجوهر محدثة لامن شيء ولاعن هيولى، على مانموه[3] به هؤلاء المتفلسفون به، فيجب أن يكون الجواهر والاجسام أيضاً محدثة على هذا الوجه ، لانه اذا وجب أن يساوى ما لـم يقدم المحدث له في حدوثه ، فيجب أن يساويه أيضاً في كيفية حدوثـه .

على أنا قد بينا أن ما أحدث من غيره ليس بمحدث في الحقيقة ، والعرض محدث على الحقيقة ، فيجب فيما لـم يقدمه في الوجود أن يكون محدثاً على الحقيقـة .

نبين ما ذكرناه أن من أحدث من طين أوشمع صورة ، فهو غير محدث لهـا على الحقيقة ، وكيف يكون ذلك ؟ وهـو موجودة الأجزاء في الطين أو الشمـع ، وانما أحدث المصور تصويرها وتركيبها والمعاني المخصوصة فيها، وهذا يقتضي أن الجواهر والاجسام على مذهب أصحاب الهيولى غير محدثة على الحقيقة ، وانما حدث التصوير .

واذا دل الدليل على حدوث جميع الاجسام ، بطل هذا المذهب .

فأمـا الذي يدل على بطلان قول من أثبت شيئـاً موجوداً ليس بجسم ولا عرض من غير جملة المطالبة أوتصحيح دعواه ولعجزه عن ذلك، فهو أنه لاحكم

---

١) ظ : لم يخل .

٢) ظ : قلنا .

٣) ظ : نوه .

لذات موجودة ليست بجسم ولاجوهر ولاعرض يعقل ويمكن اشارة اليه .

وما لاحكم له من الذوات أو الصفات لايجوز اثباته ولابد من نفيه، لانه يؤدي الى الجهالات والى اثبات مالا يتناهى من الذوات والصفات ، وقد بينا هذه الطريقة في مواضع من كتبنا ، لاسيما الكتاب « الملخص » في الاصول .

على أنا نقول لمن أثبت الهيولى وادعى أنها أصل للعالم ، وأن الاجسام والجواهر منها أحدثه [1] ، لايخلو هذه التي سميتها بـ « الهيولى » من أن يكون موجودة مايعنق أنه يستمه [2] لهذه اللفظة ، لان الموجود عندكم يكون بالفعل ويكون بالقوة ، ويكون المعدوم عندكم موجوداً بالقوة أوفي العلم .

وانمايريد بالوجود هو الذي يعقله ويعلمه صورة عندادراك الذوات المدركات لان أحدنا اذا أدرك الجسم متحيزاً علم ضرورة وجوده وثبوته . وكذلك القول في الالوان وماعداها من المدركات .

فان قال : هي موجودة على تحديدكم .

قلنا : فيجب أن تكون متحيزة ، لانها لو لم تكن بهذه الصفة ماجعل منها المتحبز .

ألاترى أن الاعراض لما لم تكن متحيزة، لم يمكن أن يحدث فيها المتحيز واذاأقروا فيها بالتحيز فهي من جنس الجوهر، وبطل القول بأنها ليست بجوهر ووجب لها الحدوث ، لان دليل حدوث الاجسام ينظمها ويشتمل عليها ، فبطلوا أيضاً القول بعدمها ونفي حدوثها .

---

١) ظ : أحدثها .

٢) كـذا .

٣) ظ : فبطل .

وان قالوا : هي معدومة .

قلنا : اذا كانت معدومة على الحقيقة فما يسومكم اثبات قدم لها ولاحدث لان هذين الوصفين انما يتعاقبان على الموجود ، فكأنكم تقولون : ان الله سبحانه وتعالى جعل من هذه الهيولى المعدومة جواهر واجساماً موجودة .

هذه موافقة في المعنى لاهل الحق القائلين : بأن الجواهر في العدم على صفة تقتضي وجوب التحيز لها متى وجدت ، وأن الله سبحانه اذا أوجد هذه الجواهر ، وجب لها في الوجود التحيز لما هي عليه في نفوسها من الصفة في العدم الموجب لذلك بشرط الوجود ، ولاتأ ثيرله في الصفة التى كانت عليها الجواهر في العدم .

على أن هذه الطريقة اذا صاروا اليها تقتضي أن الاجناس والاعراض كلها هيولى ، لان الدليل قد دل على أن السواد ولكل حسن في الاعراض[1] صفة ثابتة في حال العدم يقتضي كونه على صفة التي تدرك عليها ان كان ممايدرك في حال الوجود ، وأن الفاعل انما يؤثر في احداثه وايجاده ، دون صفة التي كان عليها في حال العدم .

والقول في الاعراض كالقول في الجواهر في هذه القصة، فيجب أن يكون الجميع هيولى، لان الطريقة واحدة، وكلام هؤلاء القوم غير محصل ولامفهوم وهم يدعون التحديد والتحقيق ، وما أبعدهم في ذلك .

تمت المسألة .

---

١) ظ : كذا .